

فردوا المشتري شريكه فزاد الرهن عليها وما تم فزاد الرهن الذي ماتت عنده او لا يتم  
واحدا منهما **احكام** الشيخ في الدين الغرضي الشافعي لا ضمان على البايع للرجوع  
الاشارة تتلف في يده لانه اضرها من يده وهو رهنه ولم يرض بزيد شيئا فاشيا ولا  
ضمان على المشتري لانه لم يستعملها فلم تكن عنده على سبيل العار بل خصته بالمانع ولما  
عمل امانته وقد تلفت بغير تقصير والاعلام مسالمة في جماعة مشتركة في ساقية او دروس  
او حوض نزل امانته بهيمة احد في شغل ذلك يكون محتمة على بقية الشركاء وهل اذا  
كان لكل شريك ضمان يكون الحركه كما **احكام** الشيخ شهاب الدين اذا اهدى  
احدا لشركته ثورا لا غير اذنه فهو غاص بخصه ضمان الغص وان كان باذنه لا في  
مقابلته شي عند ضمان العارية وان كان في مقابلته ثوره او علفه كان اجاره  
فاسدة يجب عليه اجرة مثله ولا يضمنه اذا مات هذا اذا استعمله في خصه نفسه  
اما اذا استعمله في خصه صاحبه الثور باذنه فلا ضمان ولا علم مسالمة لو اخطاه  
الفاوق قال شارحني بالفاضل على والرجح بيننا ان لا يان يكون الثلث له والشركاء  
للعامل له وعكسه ارجح لما فيه شرط التفاوت في الرجوع المتساوي في المال فلو عمل  
ورجح كان الرجوع بينهما نصفين ويكون للعامل نصيب اخرج مثله على المال هو الرجوع  
مسالمة في جماعة مشتركة في فرس وهو تحت يداهم فطلبها منه واحدهم الشركاء فقال  
له اعطيا الثلث بغير اذن بقية الشركاء فهل يرد منه ام لا ولا اختلف هل يصير ضمانا  
لخصه شريكه المانع وهل اذا دفعها له بغير اذنه وتلفت تحت يده فهل لهم مطالبة  
الفاوق يحصم امر **احكام** الشيخ في الدين الغرضي الشافعي ليس له رجوع الفرس  
لشريك الطال بغير اذن الشركاء لان خصهم في الفرس تحت يده اما عارية او امانة  
وعلى كل حال لا يجوز له الرجوع بغير اذنه بل على قول ان احد الشركاء لو باع حصه  
لاضر وسلم البايع للمشتري العين المشتركة بغير اذن شريكه ضمن حصه شريكه مع  
ان المشتري صار شريكا للاضر فانما دفعها للشريك الطال يصير ضمانا له  
اذا تلفت في طال هو ومن تلفت عنده بها والقرار على من تلفت تحت يده والاعلام  
مسالمة في الشريك اذ اراه الهيمة المشتركة اشرف على الموت والشركاء على الغنى  
عائث وقد رخصوا الشافعي في ان يشهد عليها ويذكرها وهي الا ترى شخص عليه

الغير

الغير اشرف على الموت من قبل الحكم كالكلام **احكام** الشيخ ناصر الدين الطبري الشافعي  
له ذلك فيما هو مشترك دون ملك الغير والله اعلم **احكام** الشيخ ابو القاسم الجعفي  
حول ي كذا ولا يرد علم مسالمة بين باع حصه في ضمان مشتركة بغير اذن شريكه وسلم  
للمشتري ثمن ثمن شريكه واعلم بذلك من قبل اذ البراه من الضمان الذي كان يردت قبل ذلك  
ببرالام يدين تسليم المبيع واذا علم بالبيع ورضي ولم يصحح بالبيع هل يان الحكم كذا  
**احكام** الشيخ زهران الدين بن ابي شريف الشافعي في تسليم بغير اذن الشريك  
يصير المشترك محض ناعلى من سلمه بل ومن تسلمه ولو كان وضع يده عليه ولو علم واست  
لا يرفع بذلك الضمان والامر من الضمان قبل وجوبه لا يرد به والله اعلم **احكام** الشيخ  
حكيات فمعي تسليم الشريك البايع المبيع منه حصه للمشتري بغير اذن شريكه مقص  
للضمان كما ذكره النووي في فتاويه وصح فاذا ابرأ الشريك الذي لم يبيع حصه المانع  
من الضمان الواجب بالتسليم بركه كما يقال هذا لا يبرأ المالك اذ لا يبرأ الضمان الا بشف  
المبيع فاشه ابراء المشتري المانع من ضمان البيع قبل القبض فانما لا يبرأ منه فيقول  
ضمان البايع انما يوجد بعد التلق والاراقبه غير صحيح وضمان الشريك البايع  
حاصل قبل التلق بدليل وهو من بدل عن الحصه في الحال اذا طلب ذلك الشريك  
وكان الضمان صحيحا ولا يعلم **احكام** الشيخ كما قال الدين الطبري الشافعي في براء  
البايع من ضمان حصه شريكه با برائه كالمعروف والخلاف من الضمان والله اعلم مسالمة  
فمن له حصه من دابة تحت يد شريكه فطلبها فقال الشريك لا يمكن تسليم حصتك  
وجدها واكثر مني تسليم حصتك ولم يستعملها الشريك ولم يفرط وتلف  
موت او غيب هل يصير حصه شريكه ام **احكام** الشيخ في الشافعي الشريك  
المانع تسليم حصه شريكه له ان كانت يده على الدابة المشتركة باذن شريكه فلا ضمان  
عليه وان وضع يده عليها فلا اذن شريكه صار ضمانا لخصه شريكه بغير اذن  
بالاذن مضمنا كالعارية فيضمن ايضا والله اعلم **احكام** الشيخ زهران الدين بن ابي  
شريف الشافعي اذا سلم الشريك شريكه بغير علمه ورضي والله اعلم **احكام** الشيخ في  
الحق الساطع الشافعي اذا سلم من ذلك بغير علمه فانه يكون ضمانا له وان لم  
اهو ولي هذا هو المعتمد لان سلم من غير علمه ورضي مع وطى الشافعي حصه الشريك  
المانع لتكتمه من القصة ورضي الفهم مع ذلك لا يرد له فيهم مسالمة في جعل  
دفع لاضر حاموس العيط عليه جاموسا قد روي ويشتر كما في البيع متعلق بالجاموس تحت